الفصل الرابع

مجلس التعاون كإطار للتكامل الاجتماعي والاقتصادي

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الرابع

مجلس التعاون كاطار للتكامل الاجتماعى والاقتصادى

تتحدد آثار التكامل أو الاندماج الاجتماعى والاقتصادى بدرجة استجابة التراكيب الاجتماعية والاقتصادية لعملية الاندماج ، ودرجة الاستجابة تتحدد بدورها بثلاثة عوامل هامة :

العامل الأول : طبيعة التراكيب الاجتماعية والاقتصادية ، ومدى انسجام عناصرها المتقابلة أو تنافرها .

والعامل الثانى : سلامة السياسات والمناهج الخاصة بالاندماج . ويدخل فى ذلك إبعاد النواحى السياسية عن الدراسة الموضوعية لهذه السياسات ، وأخيرا مدى استفادة سكان المجتمعات . وتقاس هذه الاستفادة بمدى التوافق بين مناهج التكامل ورغبات السكان ، واستفادة السكان بأكبر قدر ممكن من إعلاء قيمهم الثقافية والحضارية والعاطفية ، ومصالحهم الاقتصادية.

ولا شك أن تحقيق التكامل فى القطاعات الاجتماعية والاقتصادية يترك آثارا عميقة على إمكانيات التكامل والتنسيق فى المجال السياسى ، بما فيه الدفاع والأمن أو الأمن السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، بعبارة أشمل .

واستخدام المنهج الوظيفى بهذه الصورة فى المستويات المتصلة مباشرة بالمجتمعات الخليجية هو أصلح المناهج فى تحقيق مصالح دول الخليج ، وإنجاز أهداف المجلس . ولقد سبق أن أكدنا على حقيقتين نعيد تأكيدهما هنا لأهميتهما :

الحقيقة الأولى :

أنه وإن كان تركيز النظام الأساسى للمجلس ، وزعماء الخليج على الجوانب غير السياسية كأهداف مباشرة لقيام المجلس ، فإن ذلك لا يعنى إغفال الجوانب السياسية : كالتنسيق فى مجالات السياسة الخارجية والدفاع والأمن القومى الخليجى ؛ بل على العكس ، يعد هذا الأسلوب أفضل الأساليب فى خدمة الجوانب السياسية ، فلو استهدف المجلس فى البداية التنسيق السياسى والدفاعى — وهو أمر مفهوم فى ضوء الظروف المباشرة لقيام المجلس — لكانت معايير النجاح والفشل فيه سطحية ، فيها ظلم وإغفال واضحان لأوضاع الخليج ومجتمعاته .

الحقيقة الثانية :

هى أن مجلس التعاون ليس الأداة السحرية التى تحقق التنسيق والتكامل وحدها بمعزل عن إرادات مجتمعات الخليج ، كما أنه لم ينشأ من فراغ ، وإنما جاء المجلس ، وصرح التكامل فى جميع المجالات لا يحتاج سوى إلى إطار ينظم حركته ويضبط إيقاعه ، على النحو الذى سنراه فى السطور التالية ونتناول الحديث عنها فى مبحثين : الأول لدراسة صرح التكامل قبل قيام المجلس وما حققه المجلس فى هذا المجال خلال العامين الماضيين (٨١ — ٨٣) وثانيهما نعالج فيه معالم التكامل الاقتصادى فى ضوء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين أعضاء المجلس .

المبحث الأول

التكامل في المجال الاجتماعي والثقافي

تعد إمكانيات التكامل الاجتماعي والثقافي في الخليج أفضل بكثير منه في أية منطقة أخرى في العالم العربي . كما أن هذه الامكانيات تفوق ما في مناطق أخرى مناظرة خارج العالم العربي ، سواء في العالم الثالث أو في أوربا . وسبب ذلك يرجع إلى التجانس الكامل في اللغة والعادات والتقاليد والتركيب الاجتماعي ، واتجاهات التطور الاجتماعي في الخليج ، وقد تأخر ظهور هيئات التكامل الاجتماعي بين دول الخليج بسبب وقوف بريطانيا حائلا — قبل عام ١٩٧١ — بين اتصال إمارات الخليج بالعالم الخارجي ، واتصال كل من الكويت والسعودية — بوجه خاص — بهذه الامارات ولذلك لم تكن مصادفة أن نشط ظهور هذه الهيئات عقب الانسحاب البريطاني ، وطوال عقد السبعينات .

أما الهيئات والمؤسسات الخاصة بالتكامل الاجتماعي والثقافي في الخليج فهي[1] .

١ــ مكتب التربية العربي لدول الخليج :

ويضم الدول التي تكون فيما بينها إقليما واحدا في لغته وسكانه ومعتقده الإسلامي ، وهي أعضاء مجلس التعاون بالإضافة للعراق . وقد أنشيء هذا

---

(١) راجع دليل المنظمات والهيئات الخليجية المشتركة ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ١٩٨٢ .

المكتب ١٩٧٦ ، ومقره الرياض . أما أهداف المكتب فهى[١] : العمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين مختلف الجوانب العملية والتربوية والتعليمية فى جميع مستوياتها بين الأعضاء ، وتنسيق جهودهم فى مجالات البحث العلمى والفنى والمناهج التعليمية ، والاتصال بين الهيئات العلمية والتعليمية فيما بينها .

وقد حقق هذا المكتب إنجازات كثيرة[٢] فى سبيل الوصول إلى أهدافه فى مجالات التربية والتعليم والثقافة ، ودعم العلاقات بين الهيئات المناظرة ، والقيام بالبحوث المشتركة ، وطبع المخطوطات النادرة وغيرها . ويتبع المكتب ثلاثة أجهزة هى[٣] : المركز العربى للبحوث التربوية بالكويت ، ومكتب مشروع إنشاء جامعة الخليج بالبحرين ، ومجلس التعليم العالى ، ويضم ممثلى الأعضاء فى المكتب ، كما أن هناك مشروعا لإنشاء الجامعة الإسلامية الخليجية فى الكويت ، ومركز للتراث الشعبى بدول الخليج .

٢ ــ مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية فى الخليج[٤] :

أنشىء بالمنامة فى البحرين عام ١٩٧٨ ، ويضم الدول السبع السابق ذكرها . ويقوم المكتب بمتابعة تنفيذ توصيات وقرارات مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول الخليج . ويهدف إلى الإسهام فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبادل الخبرات الفنية ، والاهتمام بالحركة التعاونية . وقد أنجز المكتب عددا من الأعمال والدراسات فى المجال الاجتماعى والعمالى[٥] .

---

(١) المرجع السابق ص ٨ ، ٩ .

(٢) راجع هذه الانجازات بالتفصيل فى المرجع السابق ١٠ ــ ١١ .

(٣) للحصول على معلومات وافية عن هذه الأجهزة الثلاثة وإنجازاتها ، والمراحل التى قطعتها انظر المرجع السابق ص ١١ ــ ١٤ .

(٤) المرجع السابق ص ٥٤ ــ ٥٦ .

(٥) راجع التفاصيل فى المرجع السابق ص ٥٥ ــ ٥٦ .

٣ ــ اللجنة الدائمة للاتصالات لمنطقة الخليج العربى [١] :

وتختص اللجنة بالتنسيق والتعاون فى مجال الاتصالات اللاسلكية . وتم تأسيسها بالبحرين عام ١٩٧١ ، ولكن أعضاءها أربعة هم البحرين وقطر والامارات العربية والكويت . وتهدف اللجنة إلى تقديم التسهيلات اللازمة حول استخدام المحطات الأرضية لتنظيم الترددات والتعاون فى مجال الاتصالات اللاسلكية[٢] .

٤ ــ الأمانة العامة الصحية لدول الخليج[٣] :

أنشئت عام ١٩٧٦ بالرياض ، وتضم الدول السبع ، وتهدف إلى تحقيق التنسيق والتعاون فى مجال الخدمات الصحية ، وتنظيم القطاع الصحى فى المنطقة ، وخدمات البعثات الطبية للحجاج ، وإجراء الدراسات فى مجال الصحة والتخطيط الصحى والتربية الصحية بالمدارس . ولقد تمكنت الأمانة من إنجاز عدد من المهام[٤] . مثل إنشاء صندوق لمكافحة الملاريا ، وبرامج التثقيف الصحى ، وإنشاء مصانع الأدوية ، وتوحيد القوانين الصحية وتوحيد كوادر الخدمات الطبية وغيرها .

٥ ــ هيئة بريد الخليج [٥] :

هى منظمة متخصصة خليجية فى نطاق الاتحاد البريدى العربى ، وأنشئت فى ١٩٧٧/٤/٢٨ . وأعضاؤها هم الدول السبعة المشار إليها سابقا .

---

(١) انظر التفاصيل فى المرجع السابق ص ٥٧ وما بعدها .
(٢) المرجع السابق ص ٥٧ = ٥٨ .
(٣) المرجع السابق ص ٥٩ وما بعدها .
(٤) التفاصيل فى المرجع السابق ص ٦٠ .
(٥) المرجع السابق ص ٦٢ وما بعدها .

وتهدف الهيئة إلى توحيد الأنظمة البريدية وتنسيق المواقف فى المؤتمرات البريدية الدولية ، وتبادل الخبرات[١] .

٦ ــ الأمانة العامة للجنة المتابعة الوزارية لمؤتمر وزراء الزراعة فى دول الخليج[٢] :

تشكلت عام ١٩٧٦ بتوصية من المؤتمر الأول لوزراء الزراعة فى دول الخليج وشبه الجزيرة ولذلك ضمت فى عضويتها الجمهورية العربية اليمنية إلى جانب الامارات العربية والبحرين وقطر والسعودية وعمان . وقررت الأمانة العامة تكوين عدد من اللجان ، منها لجنة الحجر الزراعى والبيطرى ، ولجنة دراسة طبقات المياه الجوفية ، ولجنة الجدوى الاقتصادية ولجنة الاستفادة من الأقمار الصناعية فى مجال الزراعة والمياه ، ولجنة التنمية للثروة الحيوانية والزراعية والسمكية .

٧ ــ أما فى مجال الشباب والرياضة :

فقد أنشىء بالكويت فى عام١٩٧٩ اتحاد الخليج العربى لكرة السلة[٣] . ويضم العراق إلى جانب الأعضاء الستة فى مجلس التعاون . ويهدف الاتحاد إلى تنمية العلاقات بين الاتحادات فى الدول الأعضاء ، وتنظيم اللقاءات وتوحيد المواقف فى الخارج ، وتطوير الفرق وقواعد اللعبة . وقد أنجز الاتحاد بعض هذه الأهداف[٤] .

---

(١) المرجع السابق ص ٦٢ ــ ٦٣ .
(٢) المرجع السابق ص ٦٤ ــ ٦٥ .
(٣) المرجع السابق ص ٦٦ .
(٤) نفس المرجع ص ٦٦ ــ ٦٧ .

كذلك أنشىء الاتحاد الخليجى للسباحة عام ١٩٧٦ ، ومقره الرياض[١] وإن كانت بطولات كأس الخليج للسباحة قد بدأت منذ عام ١٩٧٣ فى الكويت . وعضوية الاتحاد حق لكل دولة عربية خليجية بشروط وأوضاع معينة[٢] وقد جرت محاولات عام ١٩٧٧ ، حيث أنشىء اتحاد لكرة اليد ، وآخر لكرة القدم[٣] .

٨ ــ المؤسسات الأعلامية[٤] :

وتضم المؤسسات التالية :

(أ) وكالة أنباء الخليج :

أنشئت فى أبريل ١٩٧٨ ، بتوصية من مؤتمر وزراء الأعلام بدول الخليج الذى انعقد فى أبو ظبى عام ١٩٧٦ . مقرها البحرين ، وأعضاؤها : الامارات العربية والبحرين والكويت والسعودية وقطر بالإضافة إلى العراق[٥] .

وتهدف الوكالة إلى تعريف الرأى العام العالمى بأحداث الخليج وقضاياه وتغطية الأحداث العالمية المتصلة بالمنطقة ، ودعم الشعور الإعلامى باستقلال دول المنطقة وتنسيق مواقعها ، واسماع صوت المنطقة إلى العالم من خلال جهاز متكامل ناطق باسم الإنسان العربى الخليجى . وقد انجزت الوكالة[٦] بعضا من أهدافها ، مثل عقد اتفاقيات مع وكالات الأنباء العالمية ، وتعيين

---

(١) انظر النظام الأساسى لهذا الاتحاد بجريدة الاتحاد (أبو ظبى (فى ١٥ /٥ /١٩٧٦ م .
(٢) راجع المادتين التاسعة والعاشرة من النظام الأساسى .
(٣) أنظر مجلة عمان فى ١٢ /٣ /١٩٧٧ .
(٤) انظر المرجع السابق ص ١٥ وما بعدها .
(٥) المرجع السابق ص ١٦ .
(٦) المرجع السابق ص ١٧ .

obeikandl.com

مراسلين لها فى بقاع حساسة من العالم ووزعت خلال نشراتها معلومات فى مختلف المجالات عن المنطقة .

(ب) مؤسسة الإنتاج البرامجى المشترك لدول الخليج[١] :

أنشئت المؤسسة فى ٤ يناير ١٩٧٦ بالكويت . وتضم الدول السبعة سالف الإشارة إليها ، وتهدف إلى إنتاج برامج إذاعية وتلفزيونية مشتركة تبرز السمات المميزة لشعوب المنطقة ، والارتفاع بالإنتاج الفنى للبرامج الإذاعية والتليفزيونية المتضمنة لإنتاج أبناء الخليج الأدبى والفنى والعلمى ، وإحياء التراث الخليجى ، والتعريف بمناطق الخليج ، ورفع كفاءة العاملين بالأجهزة الأعلامية[٢] . وقد انتجت المؤسسة بعض البرامج للأطفال ، ودبلجة الأفلام الأجنبية والبرامج والحلقات والأفلام التسجيلية والمسلسلات التى تصور الحياة فى الخليج[٣] .

(ج) لجنة التنسيق والتخطيط للأعلام البترولى لدول الخليج :

تشكلت اللجنة بقرار من المؤتمر الرابع لوزراء الأعلام الخليجى عام ١٩٧٩ ، ومقرها المؤقت فى الكويت ، وأعضاؤها هم : الامارات العربية المتحدة والكويت والسعودية وقطر بالإضافة إلى العراق . وتهدف اللجنة إلى تنظيم برامج إعلامية وتنوير المواطنين . وتشجيع النشر وإنتاج الأفلام الوثائقية حول الانتاج والسياسات النفطية فى الخليج . وقد نفذت اللجنة بعض هذه الأهداف[٥] .

---

(١) المرجع السابق ص ١٨ .
(٢) المرجع السابق ص ١٨ – ١٩ .
(٣) المرجع السابق ص ٢٠ .
(٤) المرجع السابق ص ٢١ وما بعدها .
(٥) المرجع السابق ص ٢١ – ٢٢ .

(د) جهاز تليفزيون الخليج [١]:

نشأ الجهاز باتفاقية وقعها وزراء الأعلام الخليجيون عام ١٩٧٧ م ، ومقره الرياض . ويضم العراق إلى جانب الدول الستة فى مجلس التعاون . ويهدف الجهاز إلى تنسيق التعاون بين هيئات التليفزيون فى الخليج وتطوير إمكانيات الأعضاء وتبادل الأخبار والبرامج والأفراد فى هذا المجال ، وتشجيع التدريب والبحوث ودور التليفزيون فى خطط التنمية . وقد تمكن الجهاز من وضع ميثاق العمل التليفزيونى ، وتنسيق البث التليفزيونى المشترك ، وتشجيع الإنتاج وتبادل البرامج وخدمات التوثيق ، وإصدار نشرة المعلومات[٢]..

(هـ) مركز التوثيق الأعلامى لدول الخليج [٣]:

أنشىء عام ١٩٨١ فى بغداد ، ويضم الدول السبعة سابق الإشارة إليها ويهدف إلى تجميع الإنتاج الإعلامى فى مختلف أشكاله ، وتحليل الوثائق وأوعية نقل المعلومات ، وتجميع التراث ، ودعم الوحدة الفنية والثقافية والإعلامية للأعضاء وتبادل المطبوعات والخدمات الإعلامية .

(و) المركز الخليجى لتنسيق التدريب الإذاعى والتليفزيونى[٤] :

أنشىء عام ١٩٧٩ بقرار من المؤتمر الرابع لوزراء الأعلام الخليجى ومقره الدوحة بقطر ، وأعضاؤه هم الدول الستة بالإضافة إلى العراق . ويستهدف تنسيق الدورات التدريبية الإقليمية فى مجال الإذاعة والتليفزيون

---

(١) المرجع السابق ص ٢٣ وما بعدها .
(٢) المرجع السابق ص ٢٤ — ٢٥ .
(٣) المرجع السابق ص ٢٦ وما بعدها .
(٤) المرجع السابق ص ٢٨ وما بعدها .

obeikandl.com

ودعم التعاون بين الأجهزة المتناظرة ، ورفع الكفايات العاملة فيها . وقد نظم المركز عدة دورات فى التصوير والانتاج والإخراج السينمائى والإذاعى[1].

وقد سبق أن أشرنا إلى أن الدورة الأولى للمجلس الأعلى كانت قد وافقت على إنشاء عدد من اللجان المؤقتة ، تعمل بالتعاون مع الأمانة العامة من أجل استكمال عملية التكامل فى المجال الثقافى . ومن بين هذه اللجان لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية . ثم أنشأ المؤتمر لوزراء الداخلية بالمجلس فى ٢٤ فبراير ١٩٨٢ ، لجنة مديرى الهجرة والجوازات والعمل ، التى عقدت اجتماعها الأول فى مسقط فى ٢٧ أبريل ١٩٨٢ م . وقررت اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوحيد كافة الأنظمة المعمول بها فى دول المجلس ، بما فيها أنظمة الهجرة والجوازات ، والإقامة ، والعمل ، والجنسية ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنح مواطنى المجلس التسهيلات اللازمة لحرية العمل والإقامة والتنقل بين الدول الأعضاء . وكذلك قررت كل من السعودية والكويت رفع تأشيرات الدخول إليهما عن مواطنى سلطنة عمان . كما تم الاتفاق مع السلطنة على إلغاء تأشيرات الدخول إليها من أفراد الأسرة الحاكمة والشخصيات البارزة ، والوفود الرسمية فى الدول الأعضاء من ١٩٨٢/٥/١م وعن كبار رجال الأعمال فى ١٩٨٢/٦/١٥[2] .

وتتولى لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية استنباط مجالات العمل المشتركة فى التربية والتعليم والصحة والعمل والشئون الاجتماعية والثقافية ،

---

(١) المرجع السابق ص ٢٨ – ٢٩ .

(٢) مجلس التعاون – الكتاب الثانى – مرجع سبق ذكره ص ٥٤ – ٥٦ .

ووضع أسس تكاملها وتجانسها . وقد أعدت هذه اللجنة لعدد من اجتماعات الوزراء فى هذه القطاعات المشار إليها .

وفى الفترة التى انقضت منذ اجتماع القمة فى المنامة ، فى نوفمبر ١٩٨٢ حتى فبراير ١٩٨٣ ، انعقدت اجتماعات للمسئولين فى دول المجلس فى عدد كبير من القطاعات الثقافية ، لبحث أوجه التكامل فيها .

obeikandl.com

المبحث الثانى

التكامل فى المجال الاقتصادى والفنى

شهد عقد السبعينات أيضا نشاط حركة التكامل بين دول الخليج – بما فيها العراق – فى المجال الاقتصادى والفنى ، مثلما رأينا فى المجال الاجتماعى والثقافى ، إلا أن المجال الاقتصادى والفنى يكتسب أهمية مميزة بالنظر إلى ما تمثله الدول الأعضاء من أهمية اقتصادية وتجارية ومالية هائلة ، بسبب دخولها "النفطية" وكونها سوقا رائجة لكافة السلع الاستهلاكية ، وتنفيذها لخطط إنمائية طموحة تستهوى الاستثمارات الأجنبية ، فضلا عما لهذه الدول من مساهمة كبرى فى المنظمات المالية الدولية ومنظمات العالم الثالث فى القطاع الاقتصادى والمالى . وفيما يلى أهم منظمات التكامل الاقتصادى والمالى التى أنشئت قبل قيام مجلس التعاون .

١ – بنك الخليج الدولى (١):

تأسس البنك بالبحرين فى ١٣ نوفمبر ١٩٧٥ م بموجب اتفاقية دولية بين حكومات الدول السبع الداخلة فى عملية التكامل (دول المجلس بالإضافة إلى العراق) . وهدفه تقديم الخدمات المصرفية ، وأن يلعب دورا بارزا فى الأسواق المالية والنقدية الدولية ، وتوفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية للدول الأعضاء . وقد قام البنك بتقديم قروض مشتركة لبعض المشروعات

---

(١) أنظر دليل المنظمات والهيئات الخليجية المشتركة – مكتب التربية العربى لدول الخليج ١٩٨٢ مرجع سابق ص ٣٢ وما بعدها .

الرئيسية للدول الأعضاء ، أو تأسيس بعض الفروع فى الخارج ، وتنظيم برامج تدريبية لدعم الخدمة المصرفية فى الدول الأعضاء[١] .

٢ ـ الحوض الجاف[٢] :

تأسس المشروع عام ١٩٦٨ فى البحرين ، أى قبل استقلال البحرين بثلاثة أعوام ، وساهمت فيه كل من الامارات العربية والبحرين وقطر (قبل استقلالها جميعاً) ، بالإضافة إلى السعودية والعراق والجمهورية العربية اليمنية . ويقوم الحوض بخدمات إصلاح السفن وصيانتها ، والتأكد من توفر معايير السلامة المعترف بها دولياً .

٣ ـ المركز شبه الإقليمى للتدريب على مصايد الأسماك[٣] :

بدأ العمل فى المركز عام ١٩٧٥ لمساعدة الدول الأعضاء على تنمية مواردها البحرية وتوفير عمال الصيد ، ومقره الكويت ، وأعضاؤه هم : الكويت والبحرين والسعودية وعمان والامارات العربية . وقد ضم بين أعضائه إيران أيضاً ، حتى تكون نشاطاته على امتداد الخليج . ومما يذكر أن إيران كانت داخلة خلال هذه المرحلة فى نطاق ترتيبات أمن الخليج ، على أساس إسناد دور أساسى لها . ولم يكن ممكنا استبعادها من هذا المركز مثلما استبعدت من مشروعات التكامل الأخرى .

---

(١) المرجع السابق ص ٣٣ ـ ٣٤ .
(٢) المرجع السابق ص ٣٥ .
(٣) المرجع السابق ص ٣٦ ـ ٣٧ .

٤ ـ شركة الملاحة العربية المتحدة [١]:

أنشئت الشركة بموجب اتفاقية وقعتها عام ١٩٧٦ كل من الامارات العربية المتحدة والبحرين والكويت والسعودية وقطر والعراق . وبدأت نشاطها من ١٩٧٧/١/١ ، ومقرها الكويت . وأهدافها القيام بجميع عمليات الملاحة والنقل البحرى ، والتعامل بجميع أنواع السفن ووسائل النقل البحرى ، والقيام بإنهاء كافة الأعمال المتصلة بهذا القطاع . وقد ساهمت الشركة فى عمليات التنسيق وتجنب مشاكل التكدس فى الموانى ، والتنافس على الخبرات الملاحية ، وتطوير الأسطول التجارى ، وتدريب أبناء الدول المساهمة[٢] .

٥ ـ اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة لدول الخليج[٣] :

أنشىء بقرار المؤتمر الثانى لغرف الخليج عام ١٩٧٩ م . وبدأ أعماله عام ١٩٨٠ م ومقره مدينة الدمام بالسعودية ، وأعضاؤه هم أعضاء مجلس التعاون بالإضافة إلى العراق . ويهدف الاتحاد إلى دعم جهود التكامل والتنسيق بين اقتصاديات الدول الأعضاء فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات ، والتعريف بإمكانيات الأعضاء الاقتصادية والإنتاجية ، والتنسيق بين تشريعاتها وسياساتها وبين غيرها من الدول العربية الأخرى فى هذا المجال ، وإقرار حق المواطنة الاقتصادية لمواطنى الأعضاء ، وحرية انتقال المنتجات بينها ، وتنسيق سياسات التسويق ونشاطات الغرف والاتحادات الخليجية... . وقد قام الاتحاد بإعداد تقارير سنوية عن التطورات

---

(١) المرجع السابق ص ٣٨ ـ ٣٩ .
(٢) التفاصيل فى المرجع السابق ص ٣٩ .
(٣) المرجع السابق ص ٤٠ وما بعدها .
(٤) المرجع السابق ص ٤٠ ـ ٤١ .

الاقتصادية فى الدول الأعضاء ، ودراسة الأضرار التى تصيب البضائع المستوردة ، ودراسة الأمن الغذائى ، وتجميع القوانين والأنظمة النافذة فى الخليج والخاصة بالاستثمار[١] .

٦ ــ منظمة الخليج للاستشارات الصناعية[٢] :

تأسست المنظمة عام ١٩٧٦ فى قطر ، وتضم الدول الأعضاء السبعة المشار إليها ، وتهدف إلى جمع المعلومات عن مشروعات وسياسات التنمية الصناعية وتنسيق التعاون بين الشركات فى المجال الصناعى والفنى ، وتقديم المساعدة الفنية فى إعداد المشروعات الصناعية . وقد تمكنت المنظمة من إنشاء بنك المعلومات الصناعية ، وإعداد دراسات حول عدد من المشروعات الهامة ، وتجميع البيانات والمعلومات الاحصائية فى مجال عملها[٣] .

٧ ــ شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات[٤] :

تأسست فى البحرين عام ١٩٧٩ م ، وعضويتها محددة إذ تضم البحرين والكويت والسعودية فقط . وتهدف إلى إقامة مشروعات متصلة بالبترول والغاز الطبيعى ، وتسويق منتجاتها ، وتدريب الكوادر العاملة فى الدول الأعضاء .

٨ ــ شركة الخليج لدرفلة الألومنيوم[٥] :

وقع عقد تأسيسها فى البحرين فى فبراير ١٩٨١ م . وتعمل فى إطار مجموعة الاستراتيجيات التى أعدتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

---

(١) المرجع السابق ص ٤٢ .
(٢) المرجع السابق ص ٤٣ وما بعدها .
(٣) التفاصيل فى المرجع السابق ص ٤٥ .
(٤) المرجع السابق ص ٤٦ ــ ٤٧ .
(٥) المرجع السابق ص ٤٨ .

obeikandl.com

٩ – المشروع الإقليمى لمسح وتنمية الثروة السمكية[١] :

وقع على وثيقة إنشائه فى قطر فى أبريل ١٩٧٥ . ونظرا لاتصاله بمياه الخليج فقد ضم إيران بالإضافة إلى أعضاء مجلس التعاون الست . ويهدف المشروع إلى تنمية الثروة السمكية ، وتصدير الأسماك ، ومسح مصادرها ، وإنشاء صناعات سمكية .

١٠ – شركة طيران الخليج[٢] :

أقدم مؤسسات التكامل الاقتصادى فى الخليج ، حيث تأسست فى ٢٤ مارس ١٩٥٠ ، مع تزايد حركة المواصلات الجوية ، والتطور الاقتصادى والاجتماعى ، والانفتاح على العالم الخارجى . وتضم الشركة أربع دول ، هى : الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر . وتسهم فيها بحصص متساوية . وتتبع الشركة بعض المنشآت الاقتصادية فى هذا المجال وهى : مجموعة فنادق الخليج ، وشركة هليوكوبتر الخليج ، وشركة الخليج لصيانة الطائرات ، وشركة خدمات مطار البحرين .

١١ – اتحاد موانى الخليج :

وقد أنشىء فى نطاق مجلس التعاون اتحاد موانى الخليج ، وانعقد الاجتماع الأول لمسئولى الموانى بدول المجلس فى الرياض ، فى أكتوبر ١٩٨٢ ، حيث قدمت السعودية ورقة عمل حول تجربة الموانى السعودية[٣] .

---

(١) المرجع السابق ص ٤٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٥٠ – ٥١ .

(٣) انظر جريدة الرياض فى ٢١ / ١٠ / ١٩٨٢ .

١٢ ـ المركز الإقليمى للأرصاد البحرية بالدمام :

أنشىء المركز بمقتضى اتفاقية[١] أبرمت فى يناير ١٩٨٠ ، ومهمة المركز الاشراف على سلامة النشاطات البحرية من بواخر الشحن والصيد ، وناقلات الزيت ، ونشاطات التنقيب عن الزيت فى مياه الخليج . ويضم المركز فى عضويته ـ شأنه شأن المنظمات التى تمارس عملها فى مياه الخليج ـ إيران إلى جانب الكويت وقطر والبحرين وعمان والعراق والسعودية .

ومما يذكر أن مجلس التعاون قد وضع التكامل فى المسائل الاقتصادية والفنية الأخرى على قائمة أهدافه ، وتم إنشاء أربع لجان خلال الاجتماع الأول للمجلس الأعلى ، وهى : لجنة التخطيط الاقتصادى والاجتماعى التى تقوم باستنباط مجالات العمل المشترك ، والتنسيق بينها لتحقيق التجانس بين الخطط الاقتصادية فى دول المجلس . وتقوم لجنة التعاون المالى والاقتصادى والاقتصادى بالتنسيق فى المجالات المالية والنقدية ، ودراسة سبل تسهيل انتقالات الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادى ، وبحث المسائل الخاصة بالتبادل التجارى والنقل والمواصلات[٢].

وتتولى لجنة التعاون الصناعى تنسيق النشاط الصناعى ، وتوحيد التشريعات الصناعية ، وتوجيه أجهزة الإنتاج المحلية ، وترتيبات استيراد التكنولوجيا ، وتوزيع الصناعات على الدول الأعضاء[٣].

---

(١) انظر نص الاتفاقية فى جريدة العرب يوم ١٠ / ٤ / ١٩٨٠ .

(٢) مجلس التعاون ـ الكتاب الثانى ـ مرجع سابق ص ٥٧ ـ ٥٨ .

(٣) المرجع السابق ص ٥٨ ـ ٥٩ .

وتتكون لجنة النفط من وزراء الخارجية والبترول والمالية . وتقوم بالعمل على تنسيق السياسات فى مجال الصناعة النفطية : بجميع مراحلها ، ووضع سياسة نفطية موحدة ، ومواقف مشتركة فى المنظمات الدولية .

وقد تم عقد عدد كبير من الاجتماعات للمسئولين واللجان الاقتصادية والفنية فى كافة هذه المجالات لتحقيق التنسيق والتكامل بينها ، وتيسير تطبيق الاتفاقية فوق الاقتصادية .

مستوى الاندماج الاقتصادى وفق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة

وقع أعضاء مجلس التعاون بالرياض يوم ١٩٨١/١١/١١م . على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة . وتستهدف الاتفاقية « تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها ، وتنسيق وتوحيد سياستها الاقتصادية والمالية والنقدية ، والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية فيها » .

ولذلك سعت الاتفاقية إلى تحقيق التنسيق والتوحيد فى القطاعات الرئيسية التالية :

١ ـ قطاع التبادل التجارى (٢):

تقرر الاتفاقية معاملة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية الصادرة والواردة بين الأعضاء ، معاملة المنتجات الوطنية ،

---

(١) انظر عرضا شاملا لاجتماعات اللجان من نوفمبر ١٩٨٢ حتى فبراير ١٩٨٣ : جريدة عكاظ فى ٢٥/٢/١٩٨٣ .

(٢) المواد من ١ ـ ٧ من الاتفاقية . انظر نصها بقسم الوثائق من هذه الدراسة .

وإعفاءها من الرسوم الجمركية وغيرها . أما فى مواجهة العالم الخارجى ، فيطبق تعريفة جمركية موحدة يتفق على حدها الأدنى ، الذى يطبق تدريجياً خلال خمس ستوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية . وتطبق الدول الأعضاء قوائم موحدة للسلع غير المسموح بمرورها فيما بينها . كما يقوم الأعضاء بتطبيق سياساتهم وعلاقاتهم التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات والتجمعات الاقتصادية والاقليمية ، بما يخلق قوة تفاوضية جماعية لها تجاه الأطراف الأجنبية .

٢ ــ انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادى[١] :

يتفق الأعضاء على القواعد التنفيذية لتوحيد معاملة مواطنى أعضاء المجلس فى مجالات حرية الانتقال ووسائل النقل والمواصلات والعمل والاقامة ، وحق التملك والارث والايصاء وحرية ممارسة النشاط الاقتصادى ويشجع الأعضاء المشاريع المشتركة فيها ، التى يقيمها القطاع الخاص .

٣ ــ التنسيق الإنمائى[٢]:

تعمل الدول الأعضاء على تحقيق التنسيق والتجانس بين سياساتها وتشريعاتها ووسائلها فى مجالات الصناعات النفطية وكافة مراحلها ، والمواقف النفطية ، والنشاطات الصناعية خاصة المشتركة برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة لتحقيق التشابك الانتاجى والتنمية المشتركة .

٤ ــ التعاون الفنى والمالى والنقدى[٣] :

تتفق الدول الأعضاء على أنظمة وترتيبات وشروط موحدة لنقل التكنولوجيا ، وتقوم ــ كلما أمكن ــ بإبرام اتفاقيات موحدة لذلك .

---

(١) الفصل الثانى من الاتفاقية .
(٢) الفصل الثالث من الاتفاقية .
(٣) الفصلان الرابع والسادس من الاتفاقية .

كما تضع سياسات منسقة للتدريب والتأهيل الفنى والحرفى والمهنى ، وربط التعليم باحتياجات التنمية ، والتنسيق فى مجال القوى العاملة ، وتوحيد أنظمة الاستثمار الداخلية والخارجية . وتقوم هذه الدول بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية والعمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادى المنشود ، كما تعمل على تنسيق سياساتها فى مجال المعونات الخارجية . يتضح من أحكام الاتفاقية الاقتصادية أنها تطمح إلى تحقيق عدة مستويات فى درجات التكامل الاقتصادى الشامل ، بل تطمح إلى توحيد السياسات — دون الأجهزة — فى بعض القطاعات بما يمهد لاقامة سوق خليجية مشتركة فى كافة السلع والمنتجات ، ثم وحدة اقتصادية كاملة أقوى تماسكا من تجربة السوق الأوربية المشتركة ، ومن الوحدة الاقتصادية التى وضعت قواعدها اتفاقية الوحدة الاقتصادية .

ومنذ مصادقة المجلس الأعلى على الاتفاقية فى دورته الثانية فى الرياض فى نوفمبر ١٩٨١ ، بدأت اجتماعات اللجان الفنية لتحويل مبادئها إلى إجراءات عملية[١] . وقامت لجان التعاون المالى والاقتصادى ، وكذلك لجنة التخطيط الاقتصادى والاجتماعى بالجهد الأكبر فى تهيئة الطريق لانجاز ما كلفت به[٢] كما تجب الاشارة إلى جهود اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون

---

(١) وهى ستة لجان : لجنة التعاون (وزارة الصناعة) اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون البترولى (وزراء البترول والثروة المعدنية) — لجنة التعاون المالى والاقتصادى (وزراء المالية والاقتصاد) — لجنة التخطيط الاقتصادى والاجتماعى (وزارة التخطيط) — اللجنة الفنية للنقل البرى والبحرى (وكلاء وزارات النقل والمواصلات) لجنة التعاون العلمى والتكنولوجى (رؤساء مراكز ومعاهد البحث العلمى) وانظر : مجلس التعاون — الكتاب الثانى ص ٧٦ .

(٢) راجع التفصيل فى المرجع السابق ص ٧٦ — ٧٨ .

البترولى فى العمل على توفير الأمن البترولى[1] واتخاذ موقف موحد فى المنظمات الدولية ، خصوصاً خلال أزمة الأوبك التى انتهت مبدئياً باتفاق لندن فى أوائل مارس ١٩٨٣ ، الذى حدد سقف الإنتاج عند ١٧,٥ مليون برميل يومياً موزعة وفق حصص معينة على الدول الأعضاء ، كما حدد الحد الأدنى الذى لايجوز النزول عنه لسعر البرميل وهو (٢٩ دولارا للبرميل) . وخلال احتدام الأزمة التى كادت تعصف بالأوبك وتمزق صفوف المنظمة ، عملت دول المجلس على توحيد موقفها ، وقررت العمل على المحافظة على منظمة الأوبك ، خصوصاً وأنها تنتج معظم الكمية التى تطرح فى الأسواق العالمية[2] .

وقد أدى عمل اللجان الفنية إلى إعلان يوم أول مارس ١٩٨٣ م موعدا لبدء تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية ، أولى ثمار تجربة المجلس فى جميع أعضاء المجلس عدا عمان ، التى تقرر تأجيل تطبيق بعض أحكامها[3] . وقد بدأ التطبيق بإباحة حرية انتقال الأفراد (بلا تأشيرات) — البالغ عددهم ١٣ مليون نسمة — فى الدول الأعضاء ، وحرية انتقال السلع ، وتبلغ قيمة واردات الدول الأعضاء من الخارج ١٠٠ مليون دولار ، وهى سوق هائلة تسعى إليها الدول الأجنبية ، ولذلك كان لتوحيد موقف الأعضاء فى قطاع الواردات أهمية ملحوظة[4] . وأعلن فى نفس الوقت عن إنشاء

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧٨ وما بعدها .

(٢) راجع تصريحات وزير خارجية البحرين ، وهو يلخص أعمال الدورة السادسة للمجلس الوزارى فى الرياض فى فبراير ١٩٨٣ ، فى الجزيرة السعودية ٢٢/ ٢ /١٩٨٣ .

(٣) انظر الجزيرة السعودية يوم ٢٦ فبراير ١٩٨٣ .

(٤) انظر آراب نيوز ، ١ /٣ /١٩٨٣ ويلاحظ أن تطبيق الاتفاقية فى مجال التبادل التجارى بين اعضائها يعنى تطبيق (٨٥٪) من الاتفاقية السارية بينها . الشرق الأوسط ٢٢ /٢ /٨٣ وانظر بصدد إجراءات تنفيذ الاتفاقية تصريحات وزير المالية والاقتصاد السعودى لوكالة الأنباء السعودية ، نشرته الجزيرة يوم ١ /٣ /١٩٨٣ . ومطبوعات الأمانة العامة لمجلس التعاون حول تطور التنفيذ .

شركة الاستثمار الخليجى برأسمال قدره ٢,١ بليون دولار ، بمساهمات متساوية من الأعضاء ، ومقرها الكويت .

وقد أعلن أمين عام مجلس التعاون(١) أنه يجرى اعداد خطة خمسية للتكامل بين دول المجلس مما يعتبر بداية للتخطيط الجماعى بينها . وأوضح أن هذه الخطة لا تعرقل الخطط الوطنية للتنمية ، وذكر أن هناك اتجاها جديا بين دول المجلس لتنويع مصادر الدخل ، والاهتمام بالأمن الغذائى . وقال إن المرحلة الأولى من الاتفاقية هى التى بدأ تنفيذها فى أول مارس، وإن هناك لجانا تسعى لوضع ضوابط لتملك العقارات والأراضى بدول المجلس ، كما تقوم الأمانة بمسح شامل للهياكل الاقتصادية بدول المجلس ودراسة كيفية ربطها واستكمالها .

وذكرت مصادر صحفية(٢) أن مواطنى دول المجلس سيحملون جواز سفر موحد ، وأن مديرى الجوازات والهجرة قد اتفقوا على شكل الجواز الموحد ومضمونه .

الأهمية الاقتصادية والمالية والتجارية
وامكانيات التكامل بين دول المجلس :

لتصوير الأهمية الاقتصادية والتجارية لدول المجلس نشير إلى الحقائق الآتية تاركين الجداول المختلفة التى تلى هذا البيان تقدم التصوير الرقمى لذلك .

— بلغ الدخل القومى الاجمالى للدول الست (١٣٤٣٣٩) مليون دولار عام ١٩٧٩ .

---

(١) تصريحات أمين عام مجلس التعاون لصحيفة (البيان) الصادرة فى دبى يوم ٧ مارس ونشرتها أيضا الجزيرة السعودية يوم ٨ مارس ١٩٨٣ .

(٢) القبس الكويتية ٣ / ٣ / ١٩٨٣ ونقلتها عنها الجزيرة السعودية يوم ٤ / ٣ / ١٩٨٣ .

- أما حجم التبادل التجارى لدول المجلس مع العالم الخارجى عام ١٩٨٠ فقد بلغ (٩٥) بليون دولار .

- إجمالى تجارة دول المجلس مع العالم الخارجى (١٩٧) بليون دولار من إجمالى حجم التجارة العالمية البالغ (٣٨٤٤) بليون دولار ، أى بنسبة ٥,١ ٪ .

- إجمالى صادرات دول المجلس إلى العالم الخارجى (١٤٧) بليون دولار من إجمالى الصادرات العالمية وهى (١٨٦٤) بليون ، ويمثل البترول ومشتقاته منها ٧,٩ ٪ ، أى أن نسبة صادرات دول المجلس إلى إجمالى الصادرات العالمية (٧,٩ ٪) منها .

- بلغ إجمالى واردات دول المجلس من العالم الخارجى (٥٠) بليون دولار من إجمالى الواردات العالمية البالغة (١٩٨٠) بليون دولار ، أى بنسبة (٢,٥ ٪) .

- يلاحظ أن متوسط حجم التبادل التجارى بين أعضاء المجلس والدول العربية عام ١٩٧٨ بلغ أقل نسبة فى تعاملها التجارى مع العالم الخارجى : حيث بلغت صادرات هذه الدول إلى الدول العربية (٨, ٪) من إجمالى صادرات دول المجلس . بينما بلغت هذه النسبة مثلا مع السوق المشتركة (١٠,٧ ٪) ، ومع اليابان (١٣,٢ ٪) .

أما واردات دول المجلس عم ١٩٧٨ من الدول العربية فقد بلغت نسبة أقل : وهى (٢٥ر ٪) بينما بلغت قيمة واردات دول المجلس من السوق الأوربية المشتركة (٣٧,٤ ٪) من إجمالى واردات هذه الدول من العالم الخارجى .

أما عن التبادل التجارى بين الدول أعضاء مجلس التعاون ، فقد بلغ عام ١٩٧٨ ماقيمته (١,٧) بليون دولار ، أى بنسبة (١,٨ ٪) من إجمالى تجارة هذه الدول مع العالم الخارجى .

ومن المفيد توافر الإحصاءات الدقيقة الحديثة خلال السنوات العشر من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٨ عن التبادل التجارى بين الدول الإعضاء حتى يمكن تحديد السياسات والإجراءات التى اتخذت فى نطاق المجلس لتحسين هذا التبادل وتنشيطه .

وقد سجلت بعض الدراسات الخاصة بتجارة دول المجلس مع العالم الخارجى بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٣ بعض الموشرات أهمها انحسار نسبة التبادل التجارى بين دول المجلس وبقية الدول العربية (بلغ الانخفاض ٤٠ ٪ إجمالا — ٢٢٪ للصادرات و٣١ ٪ للواردات) رغم أن بعض التحسن قد طرأ على صادرات بعض الأعضاء عام ١٩٨٣[١] .

كذلك انخفض حجم التبادل التجارى بين دول المجلس والدول الإسلامية فى ذات الفترة بنسبة ١٠ ٪ ، وانخفض أيضا مع الجماعة الأوربية بنسبة ٤٥ ٪ مما سبب عجزا فى الميزان التجارى لدول المجلس تجاه الدول الأوربية بلغ ٤,٥ بليون دولار بعد أن كان قد حقق فائضاً عام ١٩٨١ تجاوز الثلاثة بلايين دولار وبلغت نسبة الانخفاض فى التجارة مع الولايات المتحدة نسبة ٤٩ ٪ ومع بقية دول العالم بنسبة ٢٨ ٪ وسبب هذه الظاهرة هو انخفاض الدخول البترولية وأزمة الأوبك[٢] .

---

(١) مجلس التعاون — الأمانة العامة ٨٧ — مرجع سابق ص ١٥٢ — ١٥٣ .

(٢) انظر تفاصيل الأرقام والمعلومات فى المرجع السابق ص ١٥٤— ١٥٧ .

أما من حيث إمكانيات التكامل بين دول المجلس فى القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية ، فإن الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تشير إلى عظم هذه الإمكانيات إذا ما طبقت الاتفاقية الاقتصادية الموحده بالشكل المقرر لها[1] وتوضح تقارير الأمانةالعامة وقرارات الأجهزة المختلفة بالمجلس أنه يتم تنفيذ بنود الاتفاقية بشكل مرض[2] .

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : مستقبل التكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون الخليجى ، الصادرة عن الغرفة التجارية الصناعية بالمملكة العربية السعودية – الرياض ١٩٨٢ الجزء الخامس ص ١٢٧ وما بعدها .

وراجع لمزيد من المعلومات حول إمكانيات التكامل : مجلس التعاون – الأمانة العامة ، ص ١٢٥ وما بعدها .

(٢) راجع هذه التقارير والقرارات فى مطبوعات المجلس السنوية ، ويوميات مجلس التعاون فى مجلة التعاون التى تصدرها الأمانة العامة (ربع سنوية) .

obeikandl.com